دور كليات القانون والعلوم السياسية في ترشيد الاداء الحكومي

The role of faculties of law and political science in rationalizing government performance

Dr. Wasan Hameed Rashid **وسن حميد رشيد**

Teacher **مدرس**

AL Qasim Green University- College of Environmental Sciences جامعـة القاسـم الخضـراء– كليـة علـوم البيئة

Alwasan2003@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: الجامعات، السلطة، المجتمع، التطرف، المشاركة السياسية.

Keywords: Universities, power, society, extremism, political participation.

الملخص

تمثل مسألة المشاركة السياسية مع السلطة الحاكمة والقدرة على اتخاذ القرار السياسي من قبل مؤسسات الدولة المختلفة أمرا غاية في الاهمية لاسيما اذا ما علمنا ان الجهة المشاركة تمتلك من الاختصاص والخبرة ما يؤهلها لتقديم مقترحاتها وتوصياتها المؤثرة في الحكومة. فالمؤسسات التعليمية قادرة على توجيه الاداء الحكومي نحو الاتجاه الصحيح بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع كونها جهات اكاديمية مختصة تضم خبرات وكفاءات مختلفة، فهي تلعب دورا هاما وكبيرا في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ونبذ الفكر المتطرف الارهابي الذي يمزق المجتمعات ويفكك اواصرها .فالمشاركة السياسية بشكل عام لها اهمية كبيرة في حياة المجتمعات كون جميع ما يتعلق بأمور حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مرتبط بالقرارات السياسية المتخذة من قبل السلطة الحاكمة .

Abstract

The issue of political participation with the ruling authority and the ability to make political decisions by the various state institutions is very important, especially if we know that the participating party has the competence and experience that qualifies it to present its proposals and recommendations affecting the government.Educational institutions are able to direct government performance towards the right direction in order to achieve the general interest of society, as they are specialized academic bodies that include various experiences and competencies. They play an important and major role in consolidating the principles of democracy and human rights and rejecting extremist terrorist ideology that tears societies and breaks their bonds. Political participation in general has It is of great importance in the life of societies, since everything related to their social, political and economic matters is linked to the political decisions taken by the ruling authority.

المقدمة

تمثل المشاركة السياسية احد اشكال الممارسة السياسية والتي يقصد بها النشاط السياسي الذي يمارسه المواطنون داخل الدولة ،ويختلف شكل هذا النشاط من نظام سياسي الى اخر بحسب الية تنظيمه في كل دولة ، كما ويعتمد على طبيعة الادوار المكلف بها المواطن ،وتشمل المشاركة السياسية عموماً مختلف النشاطات التي يمكنها التأثير على صانعي القرار السياسي في الدولة. ان مفهوم المشاركة السياسية يقوم على مبدأ الاعتراف بالحقوق المتساوية للأفراد على حد سواء بغض النظر عن القومية او الجنس او الدين . فهي تفترض الجميع متكافئين في الفرص وانهم متساوون مع جميع النظراء ،لذلك فالمشاركة السياسية تمثل احد اليات الديمقراطية في الدولة بل هي اساس الديمقراطية كونها ترجمة صريحة لرغبات الشعوب في مجتمعاتهم ، لاسيما اذا كانت المشاركة ممثلة بالمؤسسات التعليمية (الجامعات)في الدولة اذ يعد الوعي السياسي لدى شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع صمام آمان واستقرار. لاسيما اذا كان هذا الوعي السياسي قد تمت مشاطرته ونقله من الاساتذة والمختصين الى فئة الطلاب لكي يكونوا على اطلاع بدورهم السياسي وبحقوقهم السياسية كونهم من مواطني هذه الدولة ويحملون جنسيتها . فمن اهم مزايا المشاركة السياسية هو ايصال رغبات واهداف افراد المجتمع للسلطة الحاكمة سواء كانت مشاركة مباشرة او غير مباشرة ، كالمشاركة في الانتخابات او الانضمام الى الاحزاب او حضور المؤتمرات والندوات السياسية او بأي وسيلة اخرى تضمن نقل صوت المواطنين الى صانعي القرار السياسي في الدولة.

اهمية البحث

ترجع اهمية البحث الى كونه يوضح الدور الهام الذي تلعبه الجامعات ولاسيما كليات القانون والعلوم السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان من خلال تمكينها من المشاركة السياسية مع صانعي القرار السياسي (السلطة التشريعية والتنفيذية) لتوجيه الاداء الحكومي بما يخدم الصالح العام في الدولة كون هذه المؤسسات تضم فئة غير قليلة من ذوي الخبرة والكفاءة للاستفادة من خلاصة خبراتهم القانونية والسياسية.

اشكالية البحث

الاشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في تغييب دور مؤسسات التعليم العالي وعدم افساح المجال امامها لتثبت دورها التثقيفي التوعوي في الجانب السياسي الى جانب دورها الاكاديمي.

ايضا ان هناك من يرى ان المشاركة السياسية للمؤسسات التعليمية هو خروج عن اهدافها ووظيفتها الاساسية المتمثلة بالتربية والتعليم وان الامور السياسية هي شأن الجهات السياسية في الدولة ولا علاقة للجامعات بذلك .ايضا هنالك من يرى ان دخول الجامعات المعترك السياسي قد يؤدي الى الحاق الضرر بحرية الجامعات واستقلاليتها ، فالأفضل ان تبقى في الجانب الحيادي بعيدا عن الساحة السياسية.

اسباب اختيار الموضوع

يحظى موضوع المشاركة السياسية بأهمية كبيرة في اي مجتمع كونه خلاصة نهائية لعوامل عدة سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية. فالمشاركة السياسية هي ترجمة لمدى النضج السياسي للمجتمع وانعكاس لمبدأ الديمقراطية فيها .وقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع ،ايمانا منا بالدور الكبير والهام الذي يمكن ان تلعبه الجامعات وبالأخص كليات القانون والعلوم السياسية كونها الاقرب في اختصاصها الى الوظائف الحكومية في قدرتها على توجيه الاداء الحكومي بما يحقق الصالح العام للمجتمع اضافة الى تنمية الوعي السياسي ونشر الثقافة السياسية لدى شريحة مهمة في المجتمع وهي فئة الطلاب ،لذا حاولنا قدر المامنا بالموضوع تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي قد تنفع المهتمين والباحثين في هذا الشأن.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين ،كل مبحث يتضمن مطلبين ثم خاتمة، وكما يأتي:

المبحث الاول: المشاركة السياسية ووسائلها

المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية ، المطلب الثاني: وسائل المشاركة السياسية.

المبحث الثاني: الجامعات ودورها في المشاركة السياسية

المطلب الاول: دور الجامعات في تنمية الوعي السياسي ، المطلب الثاني: المشاركة السياسية للجامعات في صنع القرار .

المبحث الاول

المشاركة السياسية ووسائلها

يمثل حق المشاركة في الحياة السياسية معيارا واقعيا وحقيقيا لقياس مدى تطور نظام الحكم ديمقراطيا، فهو انعكاس حقيقي لأي نظام يدعي الديمقراطية بركائزها الاساسية المتمثلة بالعدل والمساواة والحرية والمشاركة فأي اعتداء على اي من تلك الركائز هو انهاء لمفهوم الديمقراطية فلا عدل بدون مساواة ولا مشاركة بدون حرية . فمفهوم المشاركة السياسية يرتبط ارتباطا مباشرا بمجموعة من المفاهيم الاخرى السائدة في الانظمة السياسية فبالإضافة الى ارتباطها بمفهوم الديمقراطية فهي ترتبط ايضا بمفهوم صنع القرار. فالمشاركة السياسية تمثل حجر الزاوية في كل ديمقراطية بغض النظر عما تمتاز به الديمقراطية من خصائص اخرى مثل حق تقرير المصير واحترام رأي الاغلبية والمساواة وتكافؤ الفرص[١] ، وارتفاع نسبة المشاركة في الحياة السياسية دليل على اتساع مفهوم الديمقراطية اما عكس ذلك فهو دليل على انحسارها. وتكمن اهمية المشاركة السياسية في كونها تمنع استبداد السلطات داخل الدولة وتحقق للشعوب طموحاتها من خلال تمكينها من اختيار من يحقق تلك الاماني والطموحات ، ايضا انها تساهم في زيادة ثقة المواطن بنفسه كونها تعزز من مسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه.

المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية

لقد اثار تحديد مفهوم المشاركة السياسية جدلا واسعا بين الفقهاء مما يعكس الاتجاهات المتباينة بينهم ، فقد اوجد الباحثون في الشأن السياسي والدستوري تعريفات عديدة ومختلفة للمشاركة السياسية كلُ حسب نظرته لهذا المفهوم ،وبشكل عام فقد يقصد به ، كل عمل يقوم به المواطن بهدف التأثير على الساحة السياسية في الدولة فيما يتعلق بإدارة شؤون البلاد أو اختيار الحكام والقادة السياسيين ،وصنع القرارات ورسم الخطط وتنفيذها سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي ،اذن يتضح من ذلك ان المشاركة السياسية تمثل نشاطاً يقوم به الافراد بصورة فعلية كالأدلاء بالأصوات في الانتخابات ،الترشيح لمنصب سياسي معين ، المشاركة في الاعتصامات والمظاهرات الشعبية ،سنقف هنا على مجموعة من التعريفات التي قيلت في تحديد مفهوم المشاركة السياسية، فقد عرفها البعض بأنها [٢] :حرص الفرد على أن

---

(١) د. داود البـاز، حـق المشـاركة فـي الحيـاة السياسـية، دار الفكـر الجـامعي ، الإسكندرية،٢٠٠٦، ص١٣

(٢) د. كمال المنوفي ، الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ١٩٧٩،ص٧٨.

يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت او الترشيح للهيئات المنتخبة او مناقشة القضايا السياسية مع الاخرين او بالانضمام الى المنظمات الوسيطة. ايضا ما جاء في تعريف المشاركة السياسية انها تعني : الانشطة الارادية التي تشارك بمقتضاها افراد المجتمع في اختيار حكامه ، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر او غير مباشر اي انها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي [١]. ويلاحظ انه يوجد بعض التقارب بين مفهوم المشاركة السياسية وبين الحق في المشاركة السياسية ، وهو ما نستدله في تعريف الدكتور عبد الغني بسيوني فقد عرفه ،بأنه الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم انفسهم ويتضمن هذا الحق ،ما يمارسه الافراد في الحياة العملية من الاشتراك في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة ، وكذلك حق الترشيح لعضوية الهيئات والمجالس المنتخبة ،واخيرا حق التوظف وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الاجهزة والسلطات الحكومية [٢] .

كما عرف علماء السياسة (المشاركة السياسية) على انها تعني : اعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة افراد المجتمع للاشتراك بشكل منظم في صنع القرارات السياسية التي تتعلق بحياتهم ، بشرط ان لا تكون تلك المشاركة السياسية قاصرة على اعطاء هذا الحق بل لابد من ان تكون ممارسة فعلية بعيدة عن عوامل الضغط والاجبار والالزام ، اذ يجب ان تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه اطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الاهداف المجتمعية العامة وفي اطار الشعور بحرية الفكر والعمل والتعبير [٣].

كما يحدد صاموئيل هنتنجتون مفهوم المشاركة السياسية بأنها: النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا ام جماعيا ، منظما ام عفويا ، متواصلا أم متقطعا ، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي فعالا أم غير فعال ([٤]. وقد تم التأكيد على حق المشاركة السياسية في اغلب الاتفاقيات والاعلانات الدولية بدءا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ ، حيث اكد في المادتين (٢٠ و٢١) على مسألة الحق في المشاركة السياسية إذ اشار الى انه " لكل

---

(١) د.عبد الهادي الجوهري ،المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ،جامعة القاهرة،١٩٨٨،ص١٠

(٢) د. عبد الغني بسيوني ، نظرية الدولة في الاسلام ، الدار الجامعية ،١٩٨٦، ص٣٠٢.

(٣) حورية بقدوري ، المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع سياسي، جامعة الجزائر،٢٠٠٧،ص٤٦.

(٤) سـعاد بـن ققـة، المشـاركة السياسـية فـي الجزائـر آليـات التقنـين الاسـري نموذجـا (١٩٦٢.٢٠٠٥) ،اطروحة دكتوراه علم اجتماع تنمية، جامعة بسكرة، ٢٠١٢،ص٢٢.

شخص حق في حرية الإشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية ، ولا يجوز ارغام احد على الانتماء الى جمعية ما، ولكل شخص حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون في حرية."كما نص العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٧٦ على اهمية المشاركة السياسية في المادة (٢١) " يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به ، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية ، في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الاخرين وحرياتهم". ويمكن تعريف القرار السياسي بأنه قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية او من تتوافر لهم القوة والقدرة لاختيار احد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فأن القرار هو وصفة او التزام بالتصرف او بالعمل على نحو معين من قبل اصحاب السلطة والنفوذ.

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والخطوات التي يخطوها او يتبعها المشاركون في عملية صنع القرار من اجل اختيار شخص معين بهدف التصدي لمشكلة معينة. وكما هو معروف فان اولى خطوات صنع القرار تبدأ بـ (مشروع القرار) إذ تتقدم الحكومة بمشروع القانون الى البرلمان بعد اقتراح من قبل رئيس الوزراء او اي احد من الوزراء وغالباً ما يكون لرئيس الدولة دوراً مهماً في صناعة القرار السياسي في الدول ذات النظام الرئاسي إذ يجمع الرئيس بين رئاسة الحكومة ورئاسة الدولة. أما في الدول ذات النظام البرلماني ،فيكون لرئيس الدولة الذي قد يكون رئيس جمهورية او ملك منصباً تشريفياً فقط والذي يمثل الدولة في المناسبات الدولية، اما عملية صنع القرارات السياسية فتكون من مسؤولية رئيس الحكومة ووزرائه.

اولا: مراحل المشاركة السياسية

تشير المشاركة السياسية الى درجة وعي المجتمع ونضجه سياسيا وفكريا ،كما تدل على أن المجتمع قد وصل الى مستوى متقدم من الوعي السياسي. وكما ذكرنا فالمشاركة السياسية تعتبر من اصدق انواع الديمقراطية وذلك لمساهمة جميع ابناء المجتمع في ممارسة حقوقهم السياسية سواء بالانتخابات العامة او بالترشيح لمناصب معينة. والمشاركة كعملية سياسية تمر بعدة مراحل تبدأ بالاهتمام بالشأن العام او السياسي ثم ننتقل الى مرحلة الانخراط السياسي والاهتمام بالأمور السياسية ثم الانتقال الى مرحلة الوعي السياسي والقيام بالأنشطة السياسية وكل صور العمل السياسي، وهذا كله يتطلب الوعي السياسي الكامل والعمل على تحقيق التنمية السياسية في الدولة.

ثانيا: مستويات المشاركة السياسية

لقد حدد بعضهم اربع مستويات للمشاركة السياسية طبقا لدرجة الاهتمام بالعمل السياسي ، وعلى النحو الآتي:

المستوى الأول: وهو أعلى مستوى في العمل السياسي ويمثل المواطنين الذين يقومون بنشاطات سياسية مختلفة والتي تتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية ،الانضمام الى عضوية احزاب سياسية، حضور ندوات ومؤتمرات سياسية بصورة مستمرة ومتكررة. المستوى الثاني: ويمثل المهتمين بالأنشطة السياسية وهم فئة الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون القضايا السياسية بشكل دوري ومستمر. المستوى الثالث: ويمثل الهامشيين في العمل السياسي وهم الذين لا يهتمون للعمل السياسي والامور السياسية وهم بعيدون كل البعد عن القضايا السياسية. المستوى الرابع: ويسمون بالمتطرفين سياسيا وهم الذين يعملون خارج الاطر القانونية والشرعية . وبالانتقال الى الحديث عن أهمية المشاركة السياسية نجد انها تعطي مشاركة واسعة للأفراد في الحياة السياسية ،كما تسمح للمواطنين للمشاركة بشكل مباشر وفعال مما يعطي للمواطن شعور الانتماء للوطن والمواطنة. من باب اخر فأن المشاركة السياسية تضفي الصفة الشرعية على النظام الحاكم فكلما زادت المشاركة السياسية زادت شرعية النظام وهو ما يضمن استمراريته وديمومته، فضلاً عن كونها تعد من أهم آليات الديمقراطية فمن خلالها يستطيع المواطن التعبير عن آرائه السياسية ،وبالتالي فأن المشاركة السياسية هي عمل يتعلق بالإرادة الحرة للفرد او المواطن ، كما تحقق هدفاً آخر هو مبدأ التداول السلمي للسلطة ،مما يساعد على خلق نوع من الاستقرار السياسي في البلاد، وهذا ما لاحظناه في العراق بعد سقوط النظام بعد عام (٢٠٠٣) إذ ظهر مفهوم المشاركة السياسية من خلال تكوين الاحزاب المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني ذات التوجهات المتباينة، فضلاً عن مشاركة المواطنين في العملية السياسية من خلال الانضمام الى عضوية الأحزاب او المؤسسات المدنية المختلفة.

المطلب الثاني: وسائل المشاركة السياسية

هنالك العديد من الوسائل أو الأشكال المتعلقة بالمشاركة السياسية ،ويرى اساتذة علم الاجتماع السياسي أن هناك مستويات مختلفة ومتفاوتة للمشاركة حسب رأي كل منهم .

١. التصويت :ما يلاحظ بشكل عام على أغلب آراء المختصين في الشأن السياسي إنها تكاد تجمع على جعل التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة ، والبعض يصوغ نماذج المشاركة بشكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي او اداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في اسفل ذلك الهرم، حيث تتدرج مستويات المشاركة عند علماء الاجتماع

السياسي تدرجا تنازليا، كتقلد منصب سياسي أو اداري، السعي نحو منصب سياسي أو اداري ، العضوية في احد التنظيمات السياسية. الا اننا نجد في المقابل بعض الانتقادات التي وجهت للمهتمين بالمنصب السياسي والاداري واعتباره اهم وسيلة للمشاركة ،على اساس انه لا يمثل قرينة على ايجابية الفرد في الحياة السياسية، ((فكم من مسؤول سياسي تقلد منصبا رسميا ولم يزد دوره عن دور الموظف العام)) [١]. ويرى فريق اخر من المختصين ان التصويت في الانتخابات لا يمثل اسلوبا من اساليب المشاركة [٢] ويعللون ذلك بأن الناخب عندما يدلي بصوته فإنه يقوم بعمل يرتبط بالسلطة مباشرة. وتم تفسيرها على ان المشاركة في الانتخابات انما هو يسهم في التشكيل العضوي لتلك السلطة ،بينما المشاركة في الحياة السياسية معناه الاشتراك في تكوين القوى غير الرسمية اي (القوى الشعبية) التي تؤثر بالسلطة الرسمية. إلا أنه يمكن الرد على هذا القول بأنه اذا كان المقصود بمفهوم الحياة السياسية هو العمل والمشاركة على خلق طاقات القوى الشعبية فأن هدف هذه القوى وغايتها هو (تشكيل السلطات) وهذا لا يأتي إلا من خلال المنافسة فيما بينها من اجل كسب اصوات الناخبين من خلال التصويت ، الذي يعد الأساس في الديمقراطية فهناك الكثير ممن يربط بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لإسناد السلطة . وبعد الحديث عن التصويت هنالك وسائل اخرى من وسائل المشاركة كالترشيح في الانتخابات، وتكوين الأحزاب السياسية ،وتكوين النقابات.

٢. الأحزاب السياسية: تمثل الأحزاب السياسية أحد التنظيمات السياسية الهامة والتي تؤثر بصورة مباشرة على سير النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره، فهي تلعب دوراً اساسياً في زيادة الأنشطة السياسية وباتت تمثل ركناً اساسياً من أركان الديمقراطية ،فنوعية الأداء الحزبي تنعكس سلبا أو ايجابا بشكل عام على الحياة السياسية وعلى مدى فاعلية النظام السياسي الذي يعد انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة بشكل خاص. فهي تعد إحدى وسائل المشاركة السياسية للأفراد داخل الدولة إضافة إلى كونها وسيلة اتصال سياسي منظمة في المجتمع ،فأولى مسؤوليات الاحزاب هو التعبير عن رغبات الأفراد وطموحاتهم والعمل على تحقيقها من خلال الضغط على صناع القرار داخل الدولة، لتحقيق الأهداف المرجوة ، وإثبات دورهم في المجتمع . ومن هنا تظهر أهمية الأحزاب السياسية ،إذ تعمل على تمكين

---

(١) عثمان حسين عثمان هندي، التعليم والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة المنيا، ١٩٨٧،ص١٠٤.

(٢) د. محمد طه بدوي، الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد الثامن والعشرون ،يوليو ١٩٦٣،ص ٣١٣.

مختلف الجماعات للتعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمها ضمن اولويات الاجندة السياسية [١]. والاحزاب السياسية تعمل على توسيع قاعدة العمل السياسي من خلال زيادة الانشطة السياسية والتشجيع عليها من خلال دعم المشاركة الشعبية ، كما تعد بمثابة حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين [٢]. وللأحزاب دور مهم في ايصال رغبات وأماني الشعب إلى السلطات الحاكمة، فالمواطن لا يستطيع ان يؤدي دوره في الحياة السياسية بمعزل عن أقرانه فلابد من وجود الجماعة المتمثلة بالأحزاب الشعبية ، من هنا تظهر أهمية الأنشطة الحزبية إذ تعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن طموحاتهم ورغباتهم بطرق فعالة ومنظمة إذ يقوم بدور التثقيف السياسي الذي يمكنها من المشاركة [٣] .

٣. النقابات: كما تعد النقابات إحدى قوى الديمقراطية في معظم المجتمعات تؤثر فيها وتتأثر بها [٤] . والتي اصبح لها دور بارز وهام بعد تقرير حق الاقتراع العام للعاملين بحلول القرن العشرين باعتبار ان هذا الحق يعد وسيلة هامة لتدعيم الديمقراطية [٥] . وقد استغلت النقابات العمل السياسي لتحقيق اهدافها المهنية باعتبارها وسيلة لا غاية [٦] . فمن الأهداف الاساسية للعمل النقابي هو تطوير المهن ودعمها والعمل على تنظيمها للارتقاء بالأداء الوظيفي للأعضاء المنتسبين إلى أعلى المستويات من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التعليمية والتثقيفية في مختلف المجالات ، كما ان من اهداف العمل النقابي تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء . كما ان النقابة تساهم في تحقيق مفهوم التكافل الاجتماعي من خلال شمول منتسبيها بالتأمين الصحي وخطط الاسكان المقررة لصالحهم. ويرى البعض

---

(١) نبيلة عبد الحليم كامل ، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، ١٩٨٢، ص٩٥.٩٦.

(٢) د. السيد عبد المطلب غانم ، المشاركة السياسية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٩، ص٢١٥.

(٣) د. نعمان احمد الخطيب ، احزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ،رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ،١٩٨٣،ص٩١.

(٤) د. اماني قنديل، النقابات المهنية تدخل دائرة المواجهة مع الحكومة، مقال في جريدة الوفد ، في ١٩٩٠/٢/٢٢،ص٣.

(٥) ناصف امام سعد، اضراب العاملين بين الاجازة والتحريم ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ، ١٩٨٤، ص١٣٨.

(٦) جمال البنا ، الحرية النقابية ،الجزء الثاني، الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل ، القاهرة، ١٩٨٨،ص ١٢٥.

أنه لا يحق للنقابات المهنية ان تمارس العمل السياسي بأي شكل من الاشكال إذ يقتصر دورها فقط على تطوير المهنة حماية للمنتسبين وللمجتمع ، في حين نجد ان للنقابة دوراً مهماً في العملية السياسية ، إذ انها تقوم بدعم المرشحين في الانتخابات سواء كانت محلية او وطنية وتمثيل مصالح الاعضاء في مسائل السلامة المهنية . من هنا يتضح لنا الفروق الجوهرية بين عمل النقابات وبين الانشطة الحزبية والسياسية ، وعلى الرغم من ان النقابات ليس لها ارتباط بالأحزاب والعمل السياسي الا انه كان لها بعض الالتفاتات المحسوبة لها والتي سعت من خلالها الى تحقيق رفاهية الشعوب. فالنقابات عبارة عن حركات مهنية لأشخاص يؤدون نفس المهنة أو العمل ، بينما الاحزاب هي تجمعات سياسية من افراد يحملون الفكر السياسي نفسه. فأساس عمل النقابات يعتمد على مبدأ الديمقراطية بحيث تجري فيها انتخابات لاختيار ممثلي النقابة الذين يعملون لصالح الاعضاء ،ويقوم الاعضاء بدفع التزامات مادية للنقابة مقابل ذلك تعمل النقابة على توفير الحماية لأعضائها والدفاع عن حقوقهم ومستحقاتهم.

المبحث الثاني

الجامعات ودورها في المشاركة السياسية

يمثل الاكاديميون شريحة مهمة ورئيسية من المثقفين في المجتمع وذلك لأسباب عديدة تتعلق بمستوى تعليمهم المعرفي والتربوي العالي. وعلاقة الأكاديمي بالسلطة السياسية علاقة تحيطها بعض الجدلية لكون ذلك الشخص المثقف يمثل ضمير المجتمع فهو صاحب دور رقابي وأخلاقي وصوت المهمشين ممن لا صوت لهم في المجتمع ،فمشاركة الأكاديميين القضايا السياسية والاجتماعية في الدولة تساعد على احداث التغيير المنشود في المجتمع خاصة عندما يكون هنالك انحراف في سياسة السلطة اضافة الى الظلم والقمع الذي يكون موجهاً ضد الافراد. فمشاركة الاكاديمي للسلطة القائمة تفترض انه اصبح جزءا من تلك المنظومة في الجانب الايجابي من عملها بمعنى عدم اقحام نفسه في صراعات الفساد السياسي والاداري الذي قد تتسم به تلك السلطة لأنه عندها تصبح مشاركته من عدمها سواء. اذن تبرز اهمية دور الاكاديميين في الشأن السياسي هو قدرتهم على النهوض بالمشاريع الوطنية والعمل على تحقيقها واجراء عملية التغيير الاجتماعي من مجموعة من العوامل المتعلقة بهم كونهم يعدون منتجين للمعرفة في المجتمع والتي تعد نوعاً من أنواع القوة المؤثرة في العصر الحالي ،اضافة الى ما يملكونه من كفاءة وامتيازات تجعلهم قادرين على المساهمة في تحقيق الاهداف المرجوة والمطلوبة في المجتمع. ونجد ان ما يشجع الاكاديميين على مشاركة السلطة الحاكمة سواء في مسألة ابداء المشورة العلمية والسياسية او تقديم رؤى سياسية هو كونهم بعيدين عن الساحة السياسية وعدم ارتباط عملهم الوظيفي والمهني بالعمل السياسي ومن ثم فأنهم غير واقعين تحت تأثير سطوة وتحكم السلطة الحاكمة ،لذا يمكن القول ان هذه المشاركة في العمل السياسي انما هي مشاركة تخلو من مسألة تضارب المصالح.

المطلب الأول: دور الجامعات في تنمية الوعي السياسي

أولا: مفهوم التنمية السياسية:

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا لذلك من الصعب وضع تعريف جامع ومحدد لها، فظهرت العديد من التعريف المتباينة باختلاف الرؤية لهذا المفهوم ، وبشكل عام يشير مفهوم التنمية السياسية إلى عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب تهدف إلى خلق انظمة تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية القائمة على قاعدة ترسيخ مفاهيم السيادة والولاء للوطن وذلك من خلال وضع مجموعة ضوابط ،اولها بناء مجتمع سياسي متماسك تحكمه هوية مشتركة وثقافة سياسية تستوعب كل اطياف المجتمع في إطار وطني ،وثانيا تحقيق الشرعية للنظام السياسي القائم الذي يوحي

بالثقة في جميع اجراءاته ومنهجه السياسي المتبع ،والذي يقود الى تكون مجتمع منسجم مع سياسة النظام الموجود في الدولة والذي من المفترض ان تكون من مهامه الاساسية العمل على تحقيق العدالة في توزيع الادوار السياسية والمكاسب ،وتفعيل مسألة المشاركة السياسية لجميع افراد المجتمع بحيث يشعر المواطن انه جزء مهم واساسي في العملية السياسية. ويقاس مفهوم التنمية السياسية بالعديد من المؤشرات الموجودة في الدولة بدءا من نظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية المتمثلة في المشاركة في صنع القرار مع السلطة الحاكمة والذي يعد اهم مؤشر من مؤشرات التنمية السياسية . ايضا من المؤشرات الاساسية الاخرى هو ممارسة المواطن لحقه في التصويت والترشيح للمناصب العامة وحرية تكوين الاحزاب وتفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني. اذن وجود مظاهر التنمية السياسية في مجتمع ما انما هو دليل على انه مجتمع ديمقراطي لارتباط تلك المؤشرات والمظاهر بمبدأ الديمقراطية. وقد عرف (جيمس كولمان) التنمية السياسية بأنها ذات منظور ثلاثي، (المنظور التاريخي)،التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل الى مراحلها بتتبع تاريخ المجتمعات الاوربية ،(المنظور النمطي)في ضوء الثنائيات :التقليد مقابل الحداثة ، الصناعة مقابل الزراعة، (المنظور التطوري):عملية دائمة بدون نهاية ،ويمثل المجتمع الاوربي قمة تطورها [١]. كما تناول ابن خلدون الشروط الضرورية واللازمة للبدء في عملية التنمية ،فرأى ان من اهم تلك الشروط وجود حكومة عادلة ذات سيادة ،وقوانين مرعية تمنع الظلم وتحفظ للمواطنين حقوقهم وتفسح المجال لتحقيق طموحاتهم .كما أشار إلى وسائل تحقيق تلك التنمية إذ أكد على أن التجارة والصناعة والزراعة تمثل اوجه المعاش الطبيعية وان المجتمعات تزاول الزراعة اولا فاذا تقدمت نسبيا اضيفت اليها التجارة ،فاذا ارتقى عمرانها زادت النشاط الصناعي الذي يتطور تدريجيا مع الزمن. ايضا تحدث ابن خلدون عن الدور الكبير الذي تؤديه الدولة في تحقيق عملية التنمية والتقدم والذي يكون من خلال ازالة العقبات امام نشاط الافراد وتيسير السبيل امامهم للتقدم نحو الانفتاح وتحقيق اهدافهم المرجوة. والمرحلة الجامعية هي مرحلة مهمة لتأهيل الشباب نحو بناء الشخصية وتحمل المسؤولية والالمام بجميع جوانب المعرفة العلمية ،فطلاب الجامعات هم خلاصة الشباب المثقفين الذين يوكل اليهم امر النهوض

(١) حسن بن كادي، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتطور الإسلامي، اطروحة دكتوراه ،الجزائر، ٢٠١٧، ص٨.

بشؤون جليلة في المجتمع عقب تخرجهم واتمام دراستهم وهم على هذا الاساس عمار النهضة ومعتمد الامل [١] .

ثانيا: اهداف التنمية السياسية:

بعد الحديث عن مفهوم التنمية السياسية ،يتضح لنا أن للتنمية السياسية اهدافاً متعددة يمكن تلخيصها بالاتي:

١. الإيمان بالتعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية العادلة والمشاركة الانتخابية المكفولة لكل افراد المجتمع، بحيث يضمن النظام السياسي الحاكم المشاركة السياسية لكل اطياف المجتمع.

٢. تحقيق الشرعية للنظام السياسي وهذا لن يتحقق الا من خلال توفر حالة الرضا العام في المجتمع عن النظام السياسي الحاكم في الدولة.

٣. التوزيع العادل للمكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين افراد المجتمع ،فالهدف الاساسي من التنمية السياسية هو المساواة في الحقوق والواجبات فلا بد اذن ان يكون المواطن على اطلاع بحقوقه وواجباته المنصوص عليها في الدستور كي يستطيع المشاركة في الحياة السياسية بصورة فعالة وايجابية.

٤. تعزيز دور الديمقراطية في الدول النامية سياسيا مما يؤدي الى تفعيل دورها في اتخاذ القرارات السياسية.

فالتنمية السياسية تعد أداة من أدوات دعم النظام السياسي المحلي في الدولة وربطه بالسياسة العالمية، كما انها تضع حلولا للمشاكل التي يعاني منها القطاع الاقتصادي من خلال وضع مجموعة من الحلول والافكار المساندة لعملية التنمية. فالتنمية السياسية كما يقال شرط مسبق للنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية ،بمعنى ان الوضع الاقتصادي في البلد لن ينشط بمجرد توفر الامكانيات الاقتصادية، وانما يستلزم اضافة الى ذلك وجود مناخ سياسي ملائم يوفر الاستقرار السياسي بكل مقوماته الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. اذن من اهداف التنمية السياسية تطوير النظام السياسي الموجود في الدولة كي يكون أكثر فاعلية وقدرة على التعامل مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن اهداف التنمية السياسية الهامة هي التشجيع على زيادة درجة المشاركة في اتخاذ القرار من خلال توفير القنوات الشرعية المؤثرة في القرار السياسي ، كما انها تهدف إلى بناء الدولة القومية وزيادة الوعي السياسي والثقافي لأفراد المجتمع .ويرى بعضهمأن عملية التنمية السياسية إنما هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي تركز على البنية السياسية محاولة نقل المجتمع من

---

(١) – احمد الشرياحيني،الثقافة السياسية، مجلة الرسالة الاسلامية ،وزارة الاوقاف، العراق، العدد ١١٥، ١٩٧٨، ص٤٥.

نظام تقليدي غير مواكب للتطور الى نظام حديث يقوم على استقطاب قيم ومبادئ عصرية جديدة قادر على استيعاب الاشكاليات المطروحة وايجاد الحلول المناسبة الكفيلة بتحقيق الاهداف المرجوة. والنظام السياسي الذي لا يستطيع التكيف والتعامل بشكل سليم مع متطلبات ومستجدات بيئته يتعرض الى العديد من الازمات كأزمة الشرعية ، أزمة المشاركة السياسية، أزمة توزيع الادوار.

ثالثا: الجامعة والتنشئة السياسية:

بعد التعرف على مفهوم وأهداف التنمية السياسية والدور الكبير الذي يقع على عاتق الدولة في هذا الشأن ،ننتقل في حديثنا الى دور المؤسسات التربوية في التنشئة السياسية وخاصة الجامعات لما لها من ثقل ثقافي واجتماعي هام في المجتمع ،فيرى كثيرون ان مستوى الوعي السياسي بين افراد المجتمع مرتبط ارتباط كبير بمستوى تعليمهم ،كما يعتقد البعض ان الافراد المتعلمين هم اكثر وعيا واستيعابا للعملية السياسية في الدولة . ويرى المونداAlmond وبول Powell ان المؤسسات التعليمية هي ثاني اكثر مؤسسات التنشئة بعد الاسرة تأثيرا في عملية التنشئة السياسية. فللجامعات اهمية كبيرة في مسألة التنشئة السياسية كونها تتم من قبل مؤسسات متخصصة تعليمية قادرة على تعليم وتثقيف الفرد وتأهيله بصورة صحيحة بحيث يحصل من خلالها على انماط السلوك السياسي الصحيح والتوجهات السياسية المختلفة. ان التنشئة السياسية تختلف من بلد الى آخر كونها تعتمد على نوع الفلسفة التربوية للنظام السياسي ، فعلى الرغم من انه توجد بعض الجوانب المشتركة بين النظم السياسية الا انه تبقى اهمية التأكيد على جوانب اساسية اخرى لا غنى عنها في التنشئة السياسية الا وهي مسألة التنمية السياسية وكيفية تطويرها في المجتمع. فالمؤسسات التعليمية تلعب دورا كبيرا في عملية زيادة الوعي السياسي للأفراد لانها ترسم لهم المسار الصحيح نحو التعلم والديمقراطية ، فعلى مر السنين نجد العديد من الجامعات التي كانت حاضنة ومتبنية لمفاهيم الديمقراطية والتي اسفر عنها طاقات ابداعية في مختلف مجالات العلم والمعرفة. فمؤسسات التعليم (الجامعات) قادرة على غرس وتنمية المبادئ السياسية من خلال تعليم الطلاب القيم السياسية بالمواطنة والولاء ،ايضا انها تعمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية فكلما اتسعت المشاركة السياسية كلما ادى ذلك الى تحقيق قيم العدالة والمساواة. وتعد المناهج الدراسية احدى الوسائل الرسمية في التنشئة السياسية وبيان المفهوم السياسي للطلاب ،لذلك تعد الجامعات وما تخرجه من قدرات شبابية واعدة بمختلف التخصصات والمهارات نموذجا قادرا على احداث التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولذلك قيل كثيرا ان مستوى تطور المجتمعات مرتبط بمدى تطور الجامعات فيها. ومن المعلوم ان من أهم الأهداف التي تسعى الجامعات الى تحقيقها هو صقل وتنمية الصفات الشخصية للطالب وتوسيع مداركه وقدراته الذهنية والثقافية واعداده

بصورة صحيحة ليصبح بعد التخرج شخصاً ناضجاً علميا وذهنيا قادرا على تحمل المسؤولية في المجتمع بكل ما اكتسبه بعد تخرجه من علوم ومبادئ وقيم تربوية لان العمل السياسي يحتاج الى كل تلك الصفات القادرة على ايصال صاحبها بصورة ناجحة الى معترك العمل السياسي . ويرى غالبية الباحثين ان الجامعات تلعب دورا هاما في التأثير على الثقافة السياسية للطلاب ودفعهم نحو المشاركة السياسية عن طريق تعليم الفرد المعارف والمبادئ المتعلقة بالانظمة السياسية المختلفة وبيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات المنصوص عليها في دستور الدولة اضافة الى تعريفه بمختلف الخبرات والمهارات العقلية التي تمكنه من الوصول الى درجة من الوعي السياسي والديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية لديه ،لهذا يعد التعليم من اكثر المتغيرات ارتباطا بالمشاركة السياسية وذلك لانه يساعد ولو بشكل جزئي على تنمية الاحساس بالمواطنة.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية للجامعات في صنع القرار

بعد الحديث عن دور الجامعات في تهيئة وتشكيل الوعي السياسي لدى الطلاب ومدى أهمية ذلك في تنشئتهم وتوسيع مداركهم الثقافية والسياسية وهذا ما لمسناه في الساحة العربية بعد الصراعات والحروب التي وقعت اثناء فترة الربيع العربي، من هنا ازدادت أهمية تنمية الوعي السياسي والديمقراطي بين فئة الشباب كونهم يمثلون القوى المؤثرة في تقدم المجتمعات وتطورها ،لذا فأن اعداد الشباب فكريا وسياسيا يعد من اهم اهداف الجامعات اليوم، وتتجلى تلك الاهمية من خلال التصدي للتيارات والمعتقدات الغريبة عن المجتمع، لذا اكد البعض على خطورة عزل التعليم عن السياسة لان ذلك يؤدي الى سلب التعليم دوره في تنمية الوعي السياسي للطلاب ويعمل على حدوث نوع من الفراغ السياسي لدى شريحة مهمة في المجتمع مما يؤدي في النتيجة الى نشوء اللامبالاة والسلبية المؤديةفي الاخير الى فشل عملية التنمية السياسية التي تسعى المجتمعات الديمقراطية الى تحقيقها. والسؤال الذي يمكن طرحه هنا :هو هل ان مشاركة الجامعات في عملية صنع القرار السياسي تسيس للجامعة ؟ أوهل هو خروج الجامعات عن وظيفتها الاصلية (التعليمية والتربوية) ام انه يعد من بين احد الوظائف التي يجب على الجامعات القيام بها لتنوير شريحة الشباب بأهمية مشاركته السياسية في المجتمع باعتبارها احد الحقوق المكفولة له دستوريا؟ في الواقع للإجابة على هذا السؤال لابد لنا من الإشارة الى مجموعة الاتجاهات المختلفة التي ظهرت بخصوص تكييف طبيعة الدور السياسي للجامعة [1]. الاتجاه الاول: ويرى بضرورة تأسيس الجامعة ،حيث ان للجامعة

(١) محمد خميس حرب، الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر واقعه ومستقبله، رسالة دكتوراه،٢٠٠٨ ،ص ١٤١.

وظيفة اجتماعية مفادها المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والانسجام الايديولوجي بين شرائح المجتمع. وهذا ما نراه في الدول النامية حيث سيطرة الدولة لتحقيق اهدافها السياسية والتي من بينها تأسيس الجامعة اساتذة وطلابا ، لضمان انضواء الجامعة تحت كنف النظام السياسي الحاكم. الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه يرفض دخول الجامعات المعترك السياسي ،حيث يرى بضرورة عزل الجامعات وحيادها لان ربط الجامعة بالسياسة سوف يؤثر سلبا على وظائفها الاخرى. الاتجاه الثالث: يرى ان الجامعات لها وظيفة انتقادية وهي ضرورية لتوجيه المجتمع نحو الصواب وكشف العيوب باعتبارها عين المجتمع الواعية والحارسة له. بناءا على ما تقدم يمكننا القول ان للجامعات ادوارا متعددة يكمل بعضها الاخر ،فهي لها دور علمي وسياسي في ان واحد لا يؤثر اي منهما على الاخر ، فلا يطغى مثلا دورها السياسي على دورها العلمي والاكاديمي او العكس. فلابد من ان يكون هناك نوع من الموازنة بينهما. فللجامعات دورٌ مهم فيما يتعلق بالتنشئة السياسية السليمة من خلال غرس المبادئ والقيم السياسية بطريقة منهجية ومنظمة اعتمادا على المقررات الدراسية والكتب المنهجية ومختلف الانشطة التي ينخرط فيها الطلاب ، فمضمون المقررات الدراسية له تأثير على الطلبة وذلك لأن المقررات الدراسية ومن خلال عملية التنشئة غرست فيهم قيم الاتجاهات الخاصة بعملية المشاركة [١] . وهنالك عدة امور يجب ملاحظتها واخذها بعين الاعتبار لو اردنا تفعيل مسألة الوعي السياسي لدى شريحة الطلاب ، ومن هذه الامور:١. فسح المجال للتمثيل الطلابي في مجالس الجامعات.٢. مراجعة المقررات الدراسية التي لها علاقة بالتنمية والوعي السياسي مثل مواد حقوق الانسان، الحرية والديمقراطية وتطوير مناهجها بما يتناسب مع معايير وجودة المقررات الدراسية .٣. اجراء مسابقات طلابية في مجال اعداد البحوث السياسية المتعلقة بالأحداث المعاصرة وسبل معالجتها. ٤. اقامة دورات تدريبية للأكاديميين لتمكينهم من نقل مفاهيم الوعي السياسي بكل علمية ومهنية من خلال اعتماد آليات المنهج السياسي، او الاستفادة من خبرة الاكاديميين المختصين في هذا الشأن وهم أساتذة القانون والعلوم السياسية. ٥. اقامة ندوات ودورات في مجال التثقيف السياسي للطلاب. اذن يتضح لنا ان مساهمة الجامعات في تنشئة الشباب سياسيا لم تعد مجرد مسألة هامشية او مسألة يمكن التغافل عنها او ان تقف موقف المتفرج على الحراك السياسي القائم امامها ، كما لم يعد مقبولا ان تكون الجامعة طرفا في صراع سياسي قائم وانما يجب ان توجه نشاطها وجهودها لإيجاد حلول قادرة على فك هذا الصراع افضل من التبعية السياسية لجهة معينة تقوض المسيرة الفكرية والعلمية.

---

(١) قاسم عبدالله محمد، التنشئة الاجتماعية للفكر السياسي، مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي ، العدد ٩٧،بيروت، ١٩٩٩،ص٦٥.

الخاتمة

النتائج:

في ختام بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

١. الجامعات عبارة عن مؤسسات مستقلة تستمد هيبتها ومكانتها في المجتمع من قدرتها على إحداث تغييرات جذرية تعكس ارادة افراد المجتمع فيها.

٢. يمكن أن تؤدي الجامعات وظيفة سياسية من خلال المشاركة في صنع القرار الى جانب وظيفتها التربوية التعليمية بشرط أن لا يطغى أي منهما على الآخر، وأن تمارس الوظيفة السياسية من خلال غرس المفاهيم الإيجابية والسليمة عن المشاركة السياسية وأن يتم نقل فكرة المشاركة على انها احد الحقوق الاساسية المكفولة للمواطنين التي عليهم ان يكونوا على المام بها من خلال التوعية والتثقيف السياسي الذي تؤديه الجامعات.

٣. يمكن للدولة الاستفادة من خبرات الاكاديميين من ذوي الاختصاص السياسي والقانوني ومشاركتهم لها في عملية صنع القرار السياسي من خلال ابداء النصح والمشورة السياسية بما يحقق اهداف وطموحات افراد المجتمع.

٤. من أهم معوقات قيام الجامعات بمهام التنشئة السياسية هو خشية اغلب الأنظمة السياسية للدول من خلط الامور السياسية بالأهداف التعليمية والتربوية للجامعة خوفا من ان يتم توظيف النشاطات والطاقات الطلابية بما يتعارض مع مصالح النظام السياسي القائم.

٥. تركيز الجامعات على تزويد الطلبة بالعلوم المعرفية فقط مع غياب الاهتمام السياسي لدى كثير من الطلبة وتركيزهم فقط على الجانب المتعلق بدراستهم وعدم الالتفاتة الى الامور السياسية.

التوصيات

١. نقترح أن يكون هنالك تركيز اكثر على المقررات الدراسية التي تنمي الوعي السياسي لدى الطلبة بحيث تطلعهم على الحقوق والواجبات التي تقع على عاتقهم كمواطنين داخل الدولة.

٢. تشجيع الطلاب على المشاركة في الاتحادات الطلابية والجمعيات الخيرية وبرلمانات الشباب بما يجعلهم على اطلاع بالقضايا المعاصرة والتي تشهدها الساحة السياسية.

٣. على الحكومة الاستعانة بأساتذة مختصين في الشأن السياسي للاستئناس بالمشورة القانونية والسياسية السليمة الصائبة بعيدا عن الاهواء والقرارات السياسية غير المدروسة التي تضر الشارع وتؤدي في النهاية الى حدوث صراعات مستمرة لا تصب في مصلحة أي طرف من الاطراف.

٤. على الجامعات ان تأخذ دورها بشكل اكبر في المجتمع من خلال نشر الوعي السياسي والثقافة السياسية لبناء جيل شباب مثقف وواعي سياسيا وايضا من اجل ايجاد نوع من العلاقة بين الطالب ومحيطه السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

٥. إقامة مؤتمرات وندوات خاصة بالتثقيف السياسي ودعوة الطلاب اليها .

٦. إنشاء مراكز ذات مستوى متطور وعال داخل الجامعات تعنى بمناقشة القضايا والاشكاليات المطروحة في الساحة السياسية والاستماع الى الأفكار والمقترحات المقدمة من قبل الطلاب مما يعزز ثقتهم العالية بأنفسهم ويرفع من معنوياتهم لمساهمتهم في عملية اتخاذ القرار.

ثبت المصادر

- احمد الشرياحيني، الثقافة السياسية، مجلة الرسالة الاسلامية ،وزارة الاوقاف، العراق، العدد ١١٥، ١٩٧٨، ص٤٥.
- اماني قنديل، النقابات المهنية تدخل دائرة المواجهة مع الحكومة، مقال في جريدة الوفد ، في ١٩٩٠/٢/٢٢،ص٣.
- جمال البنا ، الحرية النقابية ،الجزء الثاني، الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل ، القاهرة، ١٩٨٨،ص ١٢٥.
- حسن بن كادي، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتطور الاسلامي، اطروحة دكتوراه ،الجزائر، ٢٠١٧، ص٨.
- حورية بقدوري ، المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع سياسي، جامعة الجزائر،٢٠٠٧،ص٤٦.
- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية،٢٠٠٦، ص١٣.
- سعاد بن قفة، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الاسري نموذجا (١٩٦٢.٢٠٠٥) ،اطروحة دكتوراه علم اجتماع تنمية، جامعة بسكرة، ٢٠١٢،ص٢٢.
- السيد عبد المطلب غانم ، المشاركة السياسية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٩، ص٢١٥.
- عبد الغني بسيوني ، نظرية الدولة في الاسلام ، الدار الجامعية ،١٩٨٦، ص٣٠٢.
- عبد الهادي الجوهري ،المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ،جامعة القاهرة،١٩٨٨،ص١٠.
- عثمان حسين عثمان هندي، التعليم والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة المنيا، ١٩٨٧،ص١٠٤.
- قاسم عبدالله محمد، التنشئة الاجتماعية للفكر السياسي، مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي ، العدد ٩٧،بيروت، ١٩٩٩،ص٦٥.
- كمال المنوفي ، الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ١٩٧٩،ص٧٨.
- محمد خميس حرب، الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر واقعه ومستقبله، رسالة دكتوراه،٢٠٠٨ ،ص ١٤١.

- محمد طه بدوي، الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد الثامن والعشرون ،يوليو ١٩٦٣،ص ٣١٣.
- ناصف امام سعد، اضراب العاملين بين الاجازة والتحريم ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ، ١٩٨٤، ص١٣٨.
- نبيلة عبد الحليم كامل ، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، ١٩٨٢، ص٩٥.٩٦.
- نعمان احمد الخطيب ، احزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ،رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ،١٩٨٣،ص٩١.